

وغير ذلك بان يكذبون في موضع شديد لظن فظا لله من قاض ولعل
مراده ان المصدر لا ينسب من ما يكذبون لانها وبن كان بناء على قوله
ابن القياس واي بكرواي على وابي الفتح واخرين ان كان التا قصة لا
لها **الجملة التبعة** التبعة لما جعل له حقوق زيد ولم يعمم واذ
قدرت التوا وعاطفة لا والجمال **الجملة التي لها محرم الأعراب** وهي ايضا
سبعة اسمها لغة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتداء وان نصب
في بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد يضربوه وهو جاءك ففعل محلي
الجملة التي بعد المبتداء رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقوله
مضمر ناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقدموا لظلم **الجملة التي**
الواقعة حالا وموضعها نصب نحو وان تنكثن ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم
سكاره قالوا انؤمن لك واتبعك الارزاق ومنه ما ياتهم من ذكرهم زكهم
محدث انما استمعوه وهم يلعبون بجملة استمعوه حال من مفعول ياتهم
او من فاعله وقرئ بحرف الا ان الذكر مضى بصفته مع امته قد سبق بالتخي
فالخبر على الاول مثلها في قولك ما لي بالزيد ع ومصدرا لامتحدا
وعلى الثاني مثلها في قولك ما لي بالزيد ع ولربما الاضاحكا واما وهم
يلعبون فقال من فاعله استمعوه فالخبران متداخلتان ولا الهية حال من
فاعله يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعله استمعوه فيكون من
التعدو لامى التداخل من فاعله الحلية ايضا قوله عليه الصلاة والسلام
او يربما يكون العبد من ربه وهو سجد وهو من اقوى الادلة على ان التبع
قاما في ضري زيد قاما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفه اذ لا يقترب
الخبر بالواو وقوله ما تلهم فلان الا خبر كما تقول الا قال خبرا وهو انشائي

وغير ذلك بان يكذبون في موضع شديد لظن فظا لله من قاض ولعل
مراده ان المصدر لا ينسب من ما يكذبون لانها وبن كان بناء على قوله
ابن القياس واي بكرواي على وابي الفتح واخرين ان كان التا قصة لا
لها الجملة التبعة التبعة لما جعل له حقوق زيد ولم يعمم واذ
قدرت التوا وعاطفة لا والجمال الجملة التي لها محرم الأعراب وهي ايضا
سبعة اسمها لغة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتداء وان نصب
في بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد يضربوه وهو جاءك ففعل محلي
الجملة التي بعد المبتداء رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقوله
مضمر ناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقدموا لظلم الجملة التي
الواقعة حالا وموضعها نصب نحو وان تنكثن ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم
سكاره قالوا انؤمن لك واتبعك الارزاق ومنه ما ياتهم من ذكرهم زكهم
محدث انما استمعوه وهم يلعبون بجملة استمعوه حال من مفعول ياتهم
او من فاعله وقرئ بحرف الا ان الذكر مضى بصفته مع امته قد سبق بالتخي
فالخبر على الاول مثلها في قولك ما لي بالزيد ع ومصدرا لامتحدا
وعلى الثاني مثلها في قولك ما لي بالزيد ع ولربما الاضاحكا واما وهم
يلعبون فقال من فاعله استمعوه فالخبران متداخلتان ولا الهية حال من
فاعله يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعله استمعوه فيكون من
التعدو لامى التداخل من فاعله الحلية ايضا قوله عليه الصلاة والسلام
او يربما يكون العبد من ربه وهو سجد وهو من اقوى الادلة على ان التبع
قاما في ضري زيد قاما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفه اذ لا يقترب
الخبر بالواو وقوله ما تلهم فلان الا خبر كما تقول الا قال خبرا وهو انشائي

مفرد

١٧٢
مفرد من اصوله عامة محذوفة وقوله الفروق بايتك رجال لمر
يشموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين كلت لان تقدير كلف
مفرد للمعنى وقوله كعب رضى صاف باطرح اضحي وهو مشمول
الجملة الثالثة الواقعة مفعولا وحملها النسب ان لم تنسج الفاعل
وهذه النياية مختصة بباب القولة ثم يقال هذا الذي كتبه تكذبون
لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل الاسماء المفردة
قبل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بملحق نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء
وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وينبغي لكم كيف فعلنا ولم ولم يملهم
كم الملتحيا ثم بداهم من بعد ما راد الاليات ليسيجننه والصواب بخلافه
ذلك وعلى قوله هؤلاء فيزاد في الجملة التي لها محلي الجملة الواقعة فاعلا
فان قلت وينبغي زيادتها على ما قدمت اختيار من جعله في الفعل
القبلي الملحق بالاسم فقام فقط فظهر لي اقام زيد قلت انما امرت ذلك
على ان المسند اليه حياف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة
ابواب احدها باب الحكاية بالقوله او مرادفه فالاول قال ابي عبد الله
وهي هي مفعولا به او مفعولا مطلق ثانيا كما لقرضاة اذ هي باله ع
خاصة القول فيمرزها بان ثابتهما اختيارا من الحاصب قال والذي عثر
الاكثر في انهم ظنوا ان تعلق الخبر بالقوله كلفها بعلية عدلت لزيد لفظها
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافتقر الى انتهى
والصواب بقوله الجم والاصح ان يضر عن الجملة بانها مفعولة كما يضر
عن زيد من ضربت زيد بل بانها منضوية في القرفصاء في المثال فلا يصح
ان يضر عنها بانها مفعولة لانها نفس القعود واما تسمية التحويلي

مفرد من اصوله عامة محذوفة وقوله الفروق بايتك رجال لمر
يشموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين كلت لان تقدير كلف
مفرد للمعنى وقوله كعب رضى صاف باطرح اضحي وهو مشمول
الجملة الثالثة الواقعة مفعولا وحملها النسب ان لم تنسج الفاعل
وهذه النياية مختصة بباب القولة ثم يقال هذا الذي كتبه تكذبون
لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل الاسماء المفردة
قبل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بملحق نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء
وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وينبغي لكم كيف فعلنا ولم ولم يملهم
كم الملتحيا ثم بداهم من بعد ما راد الاليات ليسيجننه والصواب بخلافه
ذلك وعلى قوله هؤلاء فيزاد في الجملة التي لها محلي الجملة الواقعة فاعلا
فان قلت وينبغي زيادتها على ما قدمت اختيار من جعله في الفعل
القبلي الملحق بالاسم فقام فقط فظهر لي اقام زيد قلت انما امرت ذلك
على ان المسند اليه حياف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة
ابواب احدها باب الحكاية بالقوله او مرادفه فالاول قال ابي عبد الله
وهي هي مفعولا به او مفعولا مطلق ثانيا كما لقرضاة اذ هي باله ع
خاصة القول فيمرزها بان ثابتهما اختيارا من الحاصب قال والذي عثر
الاكثر في انهم ظنوا ان تعلق الخبر بالقوله كلفها بعلية عدلت لزيد لفظها
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافتقر الى انتهى
والصواب بقوله الجم والاصح ان يضر عن الجملة بانها مفعولة كما يضر
عن زيد من ضربت زيد بل بانها منضوية في القرفصاء في المثال فلا يصح
ان يضر عنها بانها مفعولة لانها نفس القعود واما تسمية التحويلي